سنة ١٩٢١

التحقيق فى ضياع المجوهرات — عودتى الى مصر — المساعى لعودة عبد الحميد بك شديد وعلاقاته بعباس — رأيى فى الاتفاق بين مصر وانجلترا — برنامجى للاصلاحات الداخلية — الخلاف بين سعد وعدلى ومساعى التوفيق — حوادث الاسكندرية ودفاعى مع شكور باشا عن سمعة مصر — نوادر عن شح عباس .

التحقيق فى ضياع المجوهرات : علم القارىء من مذكرات سنة ١٩١٨ بالمتاعب والآلام التى لقيتها في سفرى إلى السويسرة لاستحضار عائلتى ، وعائلة شديد بك بناء على الأمر الخديوى ، ومن بينها ضياع حقيبة بها نقود ومجوهرات ، وادعاء أحد موظفى محطة انسبروك أن واحداً من طرفى حضر لتسلمها ، وشكواى ضده وضد مصلحة السكة الحديدية

وقد حدد لنظر الدعوى أخيرا جلسة يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢١ فى الاستئناف بعد أن حكم لى فى المحكمة الابتدائية بوجوب التعويض ، فسافرت من الآستانة يوم ١٠ فبراير إلى فينا ، وقابلت المحامى شونبرج الذى يترافع عنى فى الدعوى ، فعلمت منه أن الاستئناف أيد الحكم الابتدائى بحقى فى التعويض ، ولكنه يطلب ايضاحات عن الحقيبة ، وأن المدعى العمومى أراد انهاء المسألة بدفع مليون كورون ، فأبى المحامى لأن المبلغ قليل نظراً لانخفاض سعر العملة ، وأن شونبرج سأل بعض الخبراء فى المجوهرات عن أثمانها الآن ووقت ضياع الحقيبة ، فعلم منه أن ثمنها فى ذلك الحين يساوى خمسة أضعاف الثمن الحالى ، وطلب من المحكمة أن تفصل في هذه النقطة عند صدور حكمها حتى لا تستغرق الدعوى مدة طويلة . وهو يعتقد أنه إذا صدر حكم الاستئناف لمصلحتنا ، فان المدعى العمومى سيطلب ارسال القضية إلى محكمة النقض فى فينا ، وعلى فرض تأييد الحكم فان الصعوبة فى أن تدفع الحكومة النمساوية التعويض المطلوب ، بينما المسموع أنها تريد أن تعلن التوقف عن دفع ديونها وهى تفكر فى اصدار قانون بذلك .

ثم أخبرنى أن هناك مبدأ قانونياً يقضى بتثمين الأشياء الضائعة وقت ضياعها بسعر عملة البلد الذى ضاعت فيه ، وأنه إذا حصل ذلك نخسر خسارة كبيرة لهبوط سعر الكورون

وفي يوم الجلسة كنت مع المحامي في المحكمة ، ثم حضر المدعي العمومي فتعارفنا وبعدها حضر القاضي والترجمان فتبادلنا التحية ، ولم تر المحكمة حاجة لحلف اليمين على المصحف الذي كنت استحضرته معي، وإنما دعاني القاضي أمامه وأجلسني على كرسي بجانب الترجمان ، وحلفت أنني أقول الحق ؛ ثم ابتدأ الأسئلة وكلها ترمي الى غاية واحدة ، وهي: هل عندما كنا في هوتيل بلودانس حتى ركبنا القطار ووصلنا الى أنسبروك كانت الحقيبة في حرزمتين ، ولم تمسها يد خلاف يدي ويد حرمي؟ فكانت أجوبتي أن الحقيبة كانت في حراستنا ولم تمسها يد أجنبية ؛ ثم سئلت عن إقفالها بالمفتاح لأنني قلت في محكمة لوزان: إنني أقفلتها وأخذت المفتاح في جيبي. قلت: نعم أنني متعود ذلك ، وعلى ظني أنني لم أخلف هذه العادة ، لكن من الجائز أنني لم أقفلها كما يجب في بلودانس، لأنني لم أمسها بعد ذلك حتى أعلم هل كانت حقيقة مقفلة أم مفتوحة وتمت الأسئلة على ذلك ؛ ثم ابتدأت المرافعة من جانب المدعي العمومي ، ثم من المحامي ثلاث مرات ، فالأول كان يدفع مسئولية السكة الحديدية ، والثاني يثبتها ؛ ثم كان يقول بأنه إن كانت مسئولية فتكون على أساس قيمة الكورون وقت ضياع المحفظة ، لكن المحامي قرر أن مقدار التعويض عن المجوهرات المفقودة هو ٢ مليون كورون بالقيمة الحالية على الأقل ، وطلب من المحكمة أن تقرر انتداب أحد الخبراء في فينا لسؤاله عما يعلمه عن قيمة المجوهرات في ١٨ سبتمبر ١٩١٨ وقيمتها الآن حتى اذا قال بزيادة عن ٢ ميليون يكون لنا الحق في هذه الزيادة ، وطلب فوائد المبلغ الذي ستحكم المحكمة به لغاية يوم الدفع، ثم حصلت مناقشة حول أثمان بعض الأشياء التي كانت داخل المحفظة منها النقود الذهبية فطلب دفع قيمتها وانتهت الجلسة. وقد حكم لنا . ولكن الحكومة لم تدفع لأن الامبراطورية تجزأت وتعددت حكوماتها فلم تعد هناك حكومة معينة نطالبها (١)

---

(١) وقد علمت بعد ذلك أنه توجد في لندن لجنة للنظر في توزيع ديون الامبراطورية النمساوية على الممالك التي تحولت اليها الامبراطورية أخيراً . وقد قيل لي بصدد ذلك أنه من الممكن تحويل القضية على هذه اللجنة بوساطة أحد المحامين هناك .

ولهذا أرسلت جميع أوراق القضية الى حضرة صاحب السعادة عبد العزيز عزت باشا — وكان وزيراً مفوضاً في لندن وقتذاك — راجياً منه انتداب أحد المحامين ليقوم بما يلزم للوصول الى تنفيذ هذا الحكم .

وقد أودع الباشا ملف القضية لدى سكرتيره الخاص وكان سويسرياً . ومن سوء الحظ أن ذلك السكرتير انفصل من وظيفته عقب ذلك ، فضاعت أوراق القضية ، وانتهى أمرها عند هذا الحد .

عودتى الى مصر :

المساعى للعودة : سعيت فى العام الماضى كثيراً للعودة الى مصر ، فلم يأتنى الترخيص ، فظننت أن ذلك ربما كان من معارضة السلطات الانجليزية لتوهمها أننى لا أزال على اتصال بعباس ، وأن استقالتى ليست إلا مناورة يقصد بها تسهيل عودتى الى مصر لخدمته فيها .

وقد جاء الترخيص لحرمى وحـــدها بالسفر فسافرت من السويسرة فى ديسمبر سنة ١٩٢٠

وبقيت أنا بالأستانة أجدد المساعى ، بينما كانت حرمى تبذل مساعى أخرى فى مصر .

وفى يوم ٦ يناير وردت لى من حرمى رسالة جاء فيها : أن بعض السيدات من صديقاتها يشرن عليها بالكتابة الى السلطان ، رجاء الترخيص برجوعى الى مصر ، ولكنها لاتريد أن تعمل بهذه الاشارة ، وأنها ستطرق باباً آخر .

مساعى مظلوم باشا وتسويف السراى : وقد كتبت لى مدام تقلا باشا بأنها تقابلت مع عبد الفتاح يحيى باشا وكيل الداخلية ، وحادثته في الترخيص لى بالعودة ، فأجابها بأن المستشار الانجليزى لايرى مانعاً من عودتى بعد موافقة السراى كما هو المتبع مع المصريين ؛ فأرسلت الى مظلوم باشا (١) ــ لاتصاله بالسراى ــ ليقوم بالسعى اللازم .

وقد تكلم مع السلطان فؤاد بخصوص ذلك ثلاث مرات ، فقال له في الأولى : « لماذا ياباشا تهتم برجوع شفيق ؟ » فأجابه : لأنى رأيته فى سويسرة ، وحالته الصحية تستدعى الشفقة . وعند ما كلمه فى المرة الثانية ، أجاب بأنه سينظر في المسألة بعد ، وفى الثالثة ، قال : « إنه سينظر فيها بعد رجوعه من سياحة الصعيد »

وبعد ذلك سافرت أنا الى أنسبروك لحضور جلسة المحكمة كما سبق ثم واصلت السفر الى السويسرة اعتقاداً منى بأن وجودى فى الأستانة ربما كان معرقلا لهذه المساعى .

---

(١) صور ج ٢ ق ١ ص ٢٢

الترخيص بالعودة : ولما كنت فى فريبورج وردت لى برقية من حرمى بأن السلطة المصرية قد رخصت لى فى العودة ، وأنها أرسلت برقية بذلك الى السفارة الانجليزية فى برن .

وفي ٨ مارس كتبت إلى رسالة جاء فيها: أنها بعد التفكير وبدون أخذ رأى أحد لأن صاحباتها مختلفات فى اختيار المسعى الضرورى لرجوعى قررت الذهاب الى المارشال اللنبى القومسير العـــالى الانجليزى ، فحررت له خطاباً جاء لها رده بأنه يمكنها الحضور في أى يوم أرادته ، وعليه توجهت، ولكن المارشال كان غائباً فقابلها سكرتيره بلطف ؛ ولما وصلت الى دار الحماية كانت أعصابها متهيجة حتى انهمرت الدموع من عينيها، وما كانت تقدر أن تفوه بكلمة ، وإنما هدأت حين جاءها السكرتير، فأخبرته بتفصيلات القضية المرفوعة ضدى من الأوقاف (وقد عرفها القارىء فيما مضى) وعرفته بأنه تقرر اصدار الحكم دون النظر فى أوراق القضية ، وهى أوراق قديمة كانت استحضرت من المحاكم الأهلية حينما نظرت فى القضايا المرفوعة وقتها ضد احمد بك صادق وخيرى باشا وحسين باشا محرم ، وأن المحامى يريد تأخير القضية حتى تستحضر هذه الأوراق ، ويطلع عليها ؛ وأننى لو كنت موجوداً فى مصر لأثبت براءتى، فطلب منها أن تستحضر من المحامى خلاصة للقضية بالافرنسية ، فاستحضرتها ثم سلمت بعد بأيام بالترخيص لى فى العودة ، فأرسلت لى البرقية السالفة الذكر .

وفى يوم ٢٦ مارس كنت فى جنيف وقابلت موسيو جانيو مدير البعثة المصرية فى السويسرة، وتحادثنا في موضوع عودتى الى مصر ، فقال لى : «إن مفتش الجوازات الانجليزى في سويسرة استعلم منه عنى ، وعرفه ببعض مسائل ليس لى دخل فيها ، وعلم جانيو أن هناك خطأ ، وأن الانجليز يظنون أننى يوسف صديق حتى أدى الحال الى أن أرسل له كراسات قضية بولو قائلا : إن جميع ما فعلته وارد فى هذه الكراسة ففحصها المفتش ولم يجد اسمى فيها ، فتأكد من خطأ الانجليز ، وأقنع المفتش الذى طلب منه بناء على أمر ورد له من مصر أن يعطيه معلومات عنى ، فحرر له مذكرة بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢١ ، قال فيها: إنه لا يدخل فى وظيفته إعطاء معلومات عن أشخاص لأنه موظف تابع للمعارف ، ولهذا لا يعد ملزماً باجابة كل طلب من هذا القبيل، ولا يحب أن يتجسس على الأشخاص ، وإنما لا يتأخر عن إعطاء معلومات عمن يعرفهم بصفة خصوصية . بعد ذلك قال: إنه يعرفنى من منذ سنة ، وأنه اختلط بى

وتحادث معي في مواضيع شتى ،ولم يجد فى كلامى أو فى أفكارى مايدل على بغضى وحقدى على أشخاص الانجليز ، ولكنه وجد عندى احساسات وطنية شريفة تثبت حبي لوطنى . ولا يعرف أننى فى زمن الحرب تداخلت في مسائل Loucnles ولا كان لى يد فى مسألة علاقة الخديو مع الألمان ، بل كانت همتى مبذوله فى تعليم أولادى ، وأننى لاأدخر وسعاً في مراقبة دروسهم وسيرهم ، ولا أتأخر فى بذل المال واننى أدقق فى مصروفاتهم ، ولم يكن لى من ذنب إلا الاستمرار فى خدمة الخديو إن كان هذا الولاء يعد ذنباً ، وعلى الجملة قال: إننى Gentelman وإننى على معلومات واسعة ، بعد ذلك مضى أكثر من شهر فأرسل له المفتش الانجليزى يقول إن السلطة فى مصر ترغب في الاطلاع على المذكرة السرية التى أرسلها له فى ١٧ يناير ، وأنه يستأذنه فى إرسالها ، وأجاب جانيو فى ٢٣ فبراير بأنه لايرى مانعاً من أن يبعث بها الى مصر . فالانجليز كانوا حينئذ يسيئون الظن بى ، وهذا سبب امتناعهم عن إجابة ملتمسى الذى قدمته للقومسيير العالى بالأستانة فى شهر اكتوبر الماضى . وقد بلغنى من ثريا بك متولى أعمال سفارة الدولة فى برن أنه لما كان فى قوميسيون الهدنة بنظارة الخارجية ، وجاء الطلب له برغبتى فى السفر من سويسرة للآستانة فى أوائل سنة ١٩٢٠ لاحظ بعض الصعوبة من المندوب الانجليزى؛ ولكنه انتهى بعدم المعارضة

السفر: كنت عازما بعد الترخيص لى بالعودة أن أبقى فى السويسرة إلى الصيف حتى تحضر حرمى إليها كما كان مقررا ، ثم نعود فى نهاية العام ، ولكنها أرسلت تستعجل عودتى لأمور عائلية

فذهبت يوم ٤ ابريل إلى قنصلية انجلترا بجنيف لاستخراج جواز السفر ، وقد دهشت حينما وجدت من القنصل تساهلا كبيراً ، إذ اكتفى بوجود جوازى العثمانى وقال بأنه سيؤشر عليه فقط ، وما على إلا احضار صورتين شمسيتين

وفى يوم ٧ منه تسلمت الجواز وأشرت عليه من قنصلية فرنسا بصعوبة ، حيث قيل لى: « كيف يكون جوازك عثمانياً وأنت مصرى؟ وكان يجب أن يكون انجليزياً ! » فأقنعتهم بأن القنصل الانجليزى هو الذى اقترح ذلك ، ولو كان هناك مانع لجاءت المعارضة من جانبه

الوصول إلى أرض الوطن : وقد سافرت يوم ٨ ابريل بالقطار إلى مرسيليا ، وفي صباح يوم ٩ منه ركبت الباخرة ، فوصلت إلى الاسكندرية يوم ١٤ منه ، ثم

استأنفت السفر بالقطار إلى القاهرة . فوجدت في استقبالى بعض أفراد عائلتى وتوفيق بك فهمى، والدكتور سيد كامل، وحافظ بك عوض

مقابلاتى وزياراتى بعد العودة : في صباح اليوم التالى لوصولى إلى القاهرة زرت مدام تقلا باشا ، ولما رأيتها سالت الدموع من عينى ، فلم أتمالك نفسى من التأثر ، وشكرتها على حسن مودتها لنا فى أثناء غيبتنا ، ثم زرت مدام علوى باشا لتعزيتها فى وفاة زوجها ، وبعد ذلك ذهبت لزيارة البرنس محمد على فلم أجده

بين عابدين ودار الحماية : وقد استشرت مدام تقلا باشا فيما يجب عمله نحو عابدين ودار الحماية ، فكان من رأيها ألا أذهب لاحداهما ، ولكن تكلمت مع أمين باشا ي فكان رأيه ، أن اكتب اسمى فى سجل التشريفات بالسراى ، فتوجهت وقيدت اسمى ، وبعدها زرت سعيد ذا الفقار باشا فسلم على سلاماً عادياً ، وكان معه محمود شكرى باشا (الذى كان رئيساً للديوان التركى الخديوى) ، فاحتضننى وسلم على بحرارة ، وأشار على بأن أقيد اسمى فى دفتر التشريفات، فأجبته بأننى نشأت فى السراى وأعلم تقاليدها ، وقد قمت بالواجب . وبعد ذلك توجهت إلى دار الحماية ، وقيدت اسمى هناك .

في الأزهر : ثم ذهبت إلى الأزهر لصلاة الجمعة ، فاستقبلنى الموظفون باشتياق . وكذلك من كان هناك في انتظار البرنس محمد على ، ولما وصلت إلى القبلة أجلسونى في الصف الأول ، وحيانى كل من عرفنى من العلماء أحسن تحية ، ولما حضر البرنس تقدم نحوى وصافحنى ، وقال : « هأنت ذا يا شفيق باشا قد حضرت »

وهتف الأزهريون لسموه ، وبعد الصلاة خطب أحد العلماء فى عناية محمد على الكبير بالأزهر، ودعا للأمير الحاضر والأمير الغائب ، وعند خروج سموه ، هتف بعض الطلبة (يعيش عباس باشا) .

ما لقيته من حفاوة رجالات مصر : وفي صباح يوم ١٧ مارس زرت عدلى باشا رئيس الوزراء فاستقبلنى بكل لطف ، وتحدثت معه فى الترخيص للمصريين فى أوربا بالعودة ؛ وقابلت رشدى باشا عند خروجى من غرفة عدلى باشا ، فلما رآنى صاح بصوت عال : « كيف حالك ياشفيق باشا ؟ » ثم قابلت ثروت باشا أيضاً فلم يعرفنى أولا ، ولكن لما تكلمت معه قال : « ماهذا ؟ أنا ماعرفتك ياشفيق باشا »

وبعد ذلك قابلت جعفر ولى باشا وزير المعارف ، وكان عنده بعض الرؤساء فسألونى عن عباس . ثم زرت وزير الأشغال محمد شفيق باشا ، وكان معه المستشار ماكدونالد فعانقنى الأول وقبلنى ، فظهرت على وجه مكدونالد الدهشة من هذه المقابلة ، فعرفه بى ، فسأله المستشار : لماذا لم يحضر فى مدة السبع السنوات ؟ فأجاب : لأنه كان مع الخديو . فسألنى مكدونالد عن سموه



نجيب بطرس غالى باشا

وقابلت مدحت يكن باشا وزير الاوقاف فقال لى : « إنك كنت مظلوما وإن عزت باشا زوج فائقه خانم أخبرنى بكل ما حصل » وقابلنى نجيب بطرس غالى وزير الزراعة مقابلة لطيفة ، ولكن علمت منه أنه يخالف سعد باشا ، وقال عنه : إنه متلون ثم عاودت زيارة عدلى باشا ، فأظهر لى عطفاً ، فكلمته ثانية عن المصريين الذين في الخارج ، وأنهم ينتظرون من وزارته صدور الأمر بارجاعهم إلى أوطانهم ؛ وقلت إن الحالة الآن تساعد على ذلك ؛ ثم حادثته فى رجوع عبد الحميد بك شديد فعلمت منه أنه طلب كشفاً بأسماء المصريين الذين فى الخارج فكان الجواب بأن السلطة تجهلهم ، فطلب كشفاً بأسماء الذين لا ترى السلطة دخولهم ، فكان الجواب كذلك نفياً ، وأخيراً وعدته بأرسال كشف بأسماء من طلبوا الرجوع لمصر . قال : وسأنظر فى طلباتهم . وقال عن شديد : إنه متهم بعلاقات خفية مع الطليان ، ووعد بالنظر فى مسألته ؛ وقال ثروت باشا : إنه سينظر فى طلب رجوعه . وزرت مظلوم باشا وشكرته على مساعيه وأعلمته بمساعى حرمى فى دار الحماية فقال : وهاأنت ياباشا قد حصلت غرضك بدون تدخل السراى ، وأظن السلطان سيتأثر من حضورك بعد هذا لتقييد اسمك فى سجل التشريفات . . .

ثم زرت عزت باشا وشكرته هو وحرمه على ما أذاعاه عنى من حقيقة ما حصل بى وبين عباس

أما الذين حضروا لتهنئتي برجوعي فهم سعد زغلول باشا ومحمد باشا سعيد ومظلوم باشا وسابا باشا وحسن حسيب باشا ومحمد شفيق باشا وأمين باشا يحي

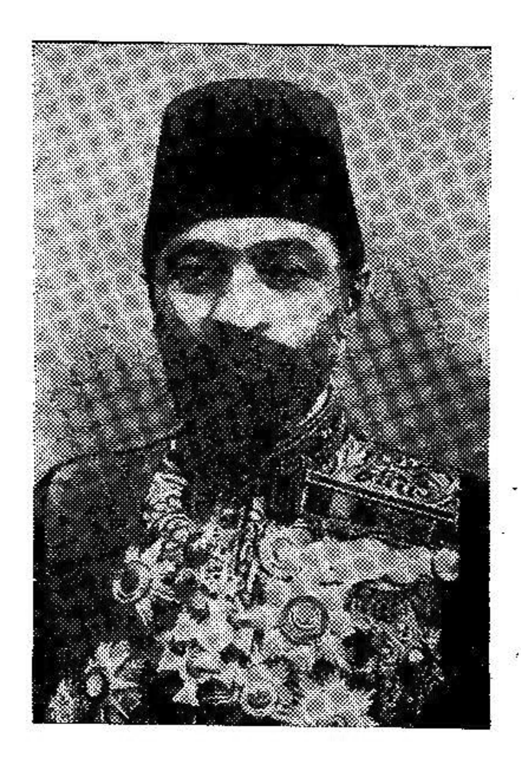


محمد شفيق باشا



على فهمى باشا

ومحمد عرفي باشا وعبدالله باشا وهبي وعلى باشا فهمي، (ضابط متقاعد) وحسن باشا رفقي وحسين باشا محرم وأحمد عزت باشا العابد ونجيب شكور باشا واسماعيل صبري باشا واسماعيل باشا أباظه وخالد باشا لطفي ومحمود باشا أبو حسين وحمدى بك سيف النصر (مدير في المعاش) وبشرى بك حنا وبسيوني بك الخطيب وجلال بك فهيم ومحمد بك المويلحي وحافظ بك عوض وتوفيق بك فهمي وعزت باشا زوج فائقة هانم وأحمد باشا فائق (مدير في المعاش) والشيخ أبو الفضل شيخ الأزهر



أحمد عزت باشا العابد

والشيخ البنا رئيس المحكمة العليا الشرعية والشيخ حسونه النوأوى والسيد محمد البيلاوى والشيخ محمد زناتى سكرتير مجلس الأزهر الأعلى وغيرهم كثير من كبار الموظفين بالأوقاف .

المساعى لعودة عبد الحميد شديد وعلاقاته بعباس : فى أول إبريل حضر إلى جنيف من ميلانو عبدالحميد شديد ، وكنت أخبرته بحضورى اليها ، وقابل موسيو جانيو حيث كان رجاه أن يتوسط لدى السلطة الانجليزية فى سويسرة لتسهيل الحصول على إذن بالرجوع الى مصر ؛ وبعد مناقشة بين السلطة وجانيو اقتنعت بأن تسمع من شديد ما فعله فى مدة الحرب وبعد الهدنة ، وأن يكون جانيو هو الواسطة بدلا من أن يكون هذا التحقيق فى قنصلية انجلترا ؛ وقد ألقى عليه موسيو جانيو عدة أسئلة فرد عليها وهى :

أولا: عن خروجه من مصر إلى ايطاليا بعد أن التجأ إلى قنصليتها بمصر وسعيه المتواصل فى رومة لرجوعه . ثانيا : انتقاله إلى لوسرن ومقابلته للخديو الذى كلفه بأن يمنع حسين زكى بك من مقاضاته فى سويسرة بخصوص مسائل مالية ادعاها على سموه ، وقد نجح شديد في التوفيق بين الطرفين . ثالثا : قال شديد انه لما ضاق الحال لنفاد ماعنده ، وفشلت مساعيه في لوسرن عند قنصل انجلترا أملا في العودة إلى مصر هو وعائلته التى كانت لحقت به في ايطاليا قرر فتح دكان فى برن ، وكان يورد للخديو ما يلزم له عند ما كان سموه ساكنا فى قصر كلاران ، فقلت النقود عنده ، فراجع الخديو ، ولكن سموه أجابه بأن حالته الاقتصادية هو أيضا، سيئة فاتفقا على مراجعة سفارة انجلترا لعمل اتفاق بين الخديو وبينها ، وبذلك تنفرج الأزمة ، وبناء على الأمر توجه شديد لمقابلة الكبتن بنز وهو فى مكتب المخابرات بسفارة انجلترا وأفهمه برغبة الخديو، فأظهر عدم ثقة بمقاصد عباس ؛ ولكنه في يوم من الأيام توجه توا بدون إخبار أحد إلى كلاران وقابل الخديو ، وتكلم معه فى الموضوع ، وبذلك ابتدأت المخابرات بعد مراجعة لوندرة ، وقد أحالتها نظارة الخارجية على اللورد اكتون، فقابل الخديو مرتين، وتقررت نقط الاتفاق، وعلى هذا كلف سموه أحد المحامين السويسريين بكتابة خطابين فى موضوع الاتفاق ، وبعد امضائهما من سموه أراد أزمرلى المحامى مواجهة السفير وتسليمه الخطابين ، ولكن السفارة أبت قبوله لأنها ما كانت تريد ادخال محام بين الطرفين طبعا ، وأرسلت تليفونا لشديد بهذا الرفض وبذلك انقطعت المخابرات .

قال وبعد ذلك قرر سموه الرجوع إلى الاستانة وترك شديداً لمباشرة أشغال تجليه في سويسرة . وعينه مديراً للخاصة الخديوية بمرتب ١٢٠٠ فرنك شهرياً وبوساطة شفيق باشا صارت ١٥٠٠ فرنك ، وقد راجع الكابتن بنز لقلة المبلغ وعدم كفايته لنفقاته مع اسرته ، فوعده بأن يرخص له فى استحضار ١٥٠٠ فرنك شهرياً من نقوده بمصر إن ترك خدمة الخديو ، وقد أراد شديد الانفصال ، ولكن سموه وعده بأشياء حملته على سحب استقالته ، وأمره بأن يحضر لمقابلته مع ابنه البرنس عبد القادر فى برلين ، وأن يرسل عائلته مع شفيق إلى الآستانة ، وقد حصل. ولما قام الخديو من برلين راجعاً إلى الآستانة أنزل شديدا فى بودابست حتى يستقبل قطار « البلقان زوج » ولكن انقطع الطريق، فبقى فى بودابست حتى تمكن من الرجوع إلى سويسرة وعندها استقال .

ومن ضمن ما قاله أيضاً : إنه كتب إلى اللورد هاردنج فى أمر عودته كما كتب إلى اللورد كتشنر، وأن عنده رسالة من الأخير يعده بالرجوع ، وأخرى من جراى بأنه تقرر ارسال نقود له ، ولكن بموت كتشنر انقطع أمله فى العودة

بعد ذلك وعده جانيو أن يقابل من يلزم فى سفارة انجلترا ببرن مجتهدا فى الوصول إلى نتيجة طيبة .

وبعد عودتى إلى مصر خاطبت عدلى باشا وثروت باشا فى شأنه كما ذكرت ثم عاودت السعى مرات فى الداخلية ، وسمعت من الوزير فى المرة الأخيرة أنه لا يمانع فى الترخيص له ، ولكن المسألة بين أيدى الانجليز . فيجب اتخاذ المساعى لدى الوكالة البريطانية أو عند مستر ريدر وكان ذلك يوم ٦ مايو سنة ١٩٢١ .

وقد ظللت أسعى حتى حصلت على وعد بعودته ، وأبلغت ذلك لحرمه ، فتقبلت هذا النبأ بالسرور والشكر . وقد عاد بعد ذلك .

رأيى فى الاتفاق بين مصر وانجلترا : بعد عودتى درست المقترحات التى عرضتها لجنة ملنر على مصر للاتفاق مع انجلترا وكونت لى رأيا عنها يتخلص فيما يلى:

١ — كنت أود أن يحصل الاتفاق بين الطرفين على الضمانات التى تقدمها مصر لمصالح انجلترا ، كما أن هذه تعلن رفع الحماية واعترافها باستقلال مصر بحيث لا ينص فى هذا الاعلان عن شىء من هذه الضمانات وأن يسجل هذا الاستقلال فى عصبة الأمم ، وتدخل مصر عضواً فيها .

٢ — أن تعقد معاهدة بين الطرفين تعترف مصر فيها بهذه الضمانات، وبمساعدة انجلترا عند نشوب حرب بينها وبين احدى الدول الأخرى، على شرط أن تقضى بذلك مصلحة مصر؛ وإلا فاننا نخسر كثيرا لأن أعداء انجلترا اليوم كثيرون، ونحن لا نود أن نخلق العداوة بيننا وبين دولة من الدول، إذ من الضرورى لنا أن نشتغل فى السنوات الآتية لترقيتنا وانماء ثروتنا وقوتنا، وينبغى أن ينص على مدة معلومة للمعاهدة

٣ — أن تسعى مصر المستقلة في الغاء الامتيازات الأجنبية رأسا مع الدول ولو بمساعدة انجلترا بحيث نطلب تشكيل لجنة دولية في مصر لهذا الغرض لأن ذلك اجدى لنا وللدول، أما أن تجرى المفاوضة فى ذلك مع انجلترا بعد قبول الدول ن تحل محلها، فان ذلك يضعفنا أمامها، وإذا كان من المحتم أن تكون انجلترا هى لواسطة بيننا وبين الدول فى هذه المسألة فعلى الأقل تشترك مصر معها فى المخابرات.

٤ — الضمانات تشمل أولا: ابقاء قوة عسكرية انجليزية فى القنطرة فيلزم تحديد هذه القوة ودائرة الاحتلال ومدته، وعدم جواز ارسالها فى جهة أخرى من القطر ولا إرسال الطيارات الخ. ثانياً: لامانع من تعين المستشار المالى لمراقبة صندوق الدين بدلا من أعضاء الدول ذوات المصالح فيه مع عدم تدخله فى المسائل المالية المصرية الأخرى، ولا معنى لاستشارة الحكومة له. وتلغى هذه الوظيفة اما عند دفع مصر لجميع ديونها بأى طريقة كانت وفى أى مدة، أو عندما تتحقق الدول من حسن ادارة مصر لماليتها، أو إذا رغبت انجلترا فى ذلك. ثالثاً: تعيين المستشار القضائى ينشأ منه تداخله فى مصالح كثيرة مصرية وأهمها البوليس، فيلزم تحديد اختصاصاته بحيث لا يتعرض للادارة المصرية على قدر الامكان؛ وكذلك تحدد مدته بانقضاء القوانين التى ستطبق على الأجانب عد إلغاء الامتيازات، أو عند ما تثق الدول بحسن الادارة والأحكام المصرية.

٥ — يلزم أن تنص انجلترا فى اعلانها على إلغاء حمايتها واعلان استقلال مصر دولة ملكية دستورية ذات هيئة نيابية وسيادة داخلية وخارجية، وتعضدها فى طلب الدخول فى عصبة الأمم وتسجيل استقلالها فيها.

٦ — اعتراف مصر بمركز انجلترا الممتاز فيه شىء من خدش استقلالها خصوصاً وأن ممثل انجلترا سيتقدم على جميع ممثلى الدول الأخرى وسيكون له حق المعارضة عند

اللزوم للقوانين التى ستطبق على الأجانب . فماذا يكون لو عارض هذا الممثل وأصرت مصر على تنفيذ القانون ، وهل هناك محكمة عليا ؟

٧ — يكون الأفضل أن تذكر مصر فى المعاهدة بين الطرفين أنها تمنح بريطانيا العظمى الضمانات التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ، وتقدم الضمانات للدول الأجنبية تحقيقاً لتخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات ، فبهذه الوسيلة يكون الاستقلال أظهر ، ويكون من حق مصر المستقلة المخابرة رأساً فى شئونها مع الدول الأجنبية .

٨ — في نفس اليوم الذى تعلن فيه انجلترا استقلال مصر تمضى من الطرفين معاهدة محالفة تتعهد فيها انجلترا أن تساعد مصر فى الدفاع عن سلامة أراضيها بدون عوض، لأن ذلك من مصلحة انجلترا ، وتتعهد مصر فى حالة دخول انجلترا فى حرب لها مساس بسلامة مصر — وهذا لابد منه لأن نقطة ضعف انجلترا هى مصالحها فى مصر — أن تقدم داخل حدود أرضها كل المساعدة التى فى وسعها تقديمها لانجلترا يعنى مالا ومؤونة وذخيرة ورجالا للدفاع عن حدودها ولكن كل هذا بعوض . لأن ذلك ضرورى لانجلترا أولا . ومما تسمح به مصر فى هذه الحالة استعمال مالها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات والنيل والترع وإيجاد طرق مواصلات أخرى — تستدعيها الحال — وأرى أن فائدة انجلترا كبيرة جداً من هذه النقطة لأن نفوذها بعد الحرب قد اتسع جداً بحيث أصبحت الدول حتى المحالفة لها تتخوف من هذا الاتساع، وربما انتهزت أول فرصة للايقاع بانجلترا لتحصل الموازنة في أوروبا .

٩ — حق مصر فى التمثيل الخارجى محدود بأن لا تعقد معاهدة مع دولة أجنبية تمس بانجلترا ومصالحها؛ ولكن يلزم أن يستثنى من ذلك المعاهدات التجارية بحيث تكون مصر حرة فى عقدها ؛ مع ملاحظة عدم تفضيلها على انجلترا . ثم هل لانجلترا امتيازات تجارية ؟ لابد من النص على ذلك ، بحيث لا يكون لمركزها الممتاز أى علاقة تجارية .

١٠ — بمجرد التوقيع على المعاهدة وإعلان استقلال مصر يلزم سحب العساكر الأنجليزية والموظفين من مصر، ولا ينبغى ابقاؤهما حتى تتم المخابرات مع الدول فى مسألة الامتيازات

١١ — إذا لم نتمكن من الحصول على استقلال السودان باعتباره جزءاً متمما لوادى النيل فاللازم أن تشترك مصر فعلا مع انجلترا فى إدارته بحيث تحدد الادارة

المصرية والأدارة الانكليزية تحديداً لاينشب من جرائه نزاع فيما بعد بين الطرفين ويمكن إيجاد هيئة دولية تحت رئاسة المستشار القضائى لوضع القوانين التى ستسرى على الأجانب والأهالى معاً ويكون فى هذه اللجنة عضو مصرى .

١٢ — ماهى الهيئة التى ستضع القانون الأساسى للحكومة المستقلة المستقبلة ؟

١٣ — في المشروع أن الحكومة حرة فى تحديد قوتها البرية والبحرية فهل جرى البحث فى هذه النقطة بين لجنة ملنر والوفد المصرى ؟ وهل نحن أحرار فى تعيين الضباط ؟ من رأيى الاجتهاد فى الوصول إلى حل مرض وعدم قطع المخابرات

برنامجى للاصلاحات الداخلية : ثم قررت لنفس برنامجاً للسير عليه يتلخص فيما يلي:

١ — لاتعطى مخصصات لأعضاء العائلة السلطانية من الآن فصاعداً إلا لمن حاز شروط الفضيلة والعلم وكان محتاجاً للاعانة .

٢ — تشكل لجنة من ثلاثة أعضاء من العائلة ومن رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ومفتى الديار ويرأسها السلطان للنظر فى مسائل العائلة وليس لحكمها استئناف .

٣ — يجب أن تكون القوانين واللوائح مبينة على أساس ديموقراطى .

٤ — تعميم التعليم الأولى الأجبارى والمجانى وترقية التعليم في جميع درجاته بما فى ذلك التعليم فى المعاهد الدينية ، وأن تنشأ فيها أقسام للتخصص بحيث يكون الأزهر جامعة دينية عصرية .

٥ — انشاء مصانع لاستعمال المواد الخامات التى توجد فى القطر .

٦ — تنشيط الزراعة وجعلها حرة وايجاد مواد زراعية جديدة .

٧ — تأسيس مصارف في المديريات . تكون لها شعب في المراكز لمساعدة الفلاح بفوائد قليلة .

٨ — السعى فى دفع ديون الحكومة بكل الوسائط الممكنة .

٩ — ايجاد طريقة لمبيع محصولاتنا بدون وسطاء أجانب وايجاد غرف تجارية مصرية فى الخارج .

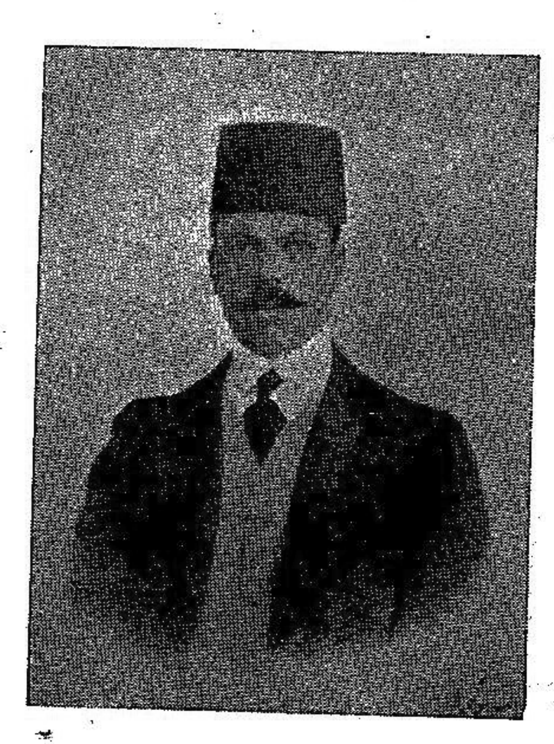
١٠ — اصلاح الأوقاف والاعتناء بتنظيم المخصص منها للفقراء وانشاء مصارف بنقود الوقف .

١١ — ابطال العادات المخالفة للشريعة .

١٢ — تنظيم البعثات العلمية فى البلاد الأجنبية ، وتشكيل مكتب مخصوص فى القاهرة . للنظر في حاجات القطر من الاخصائيين فى جميع الحرف والصنائع واستجلاب برامج المدارس في الأقطار الأجنبية لدراستها وتوجيه الطلبة إلى الأحسن منها

الخلاف بين سعد وعدلى ومساعى التوفيق : انتظرت أكثر من شهر أراقب حوادث البلاد ، فألفيت الاتحاد شاملا كل طبقات الأمة ، وشهدت الاحتفال بسعد باشا فاذا هو فوق ما يتصوره الانسان ولاحظت أن الخطب كلها كانت ترمي إلى توثيق عرى هذا الاتحاد لأن الأمة وعلى رأسها سعد باشا ، والوزارة وعلى رأسها عدلى يكن باشا كانتا تسيران جنبا لجنب ، ويد الأمة وزعيمها فى يد الوزارة ورئيسها .

خلاف بعد وفاق : ولكن انفجر البركان منذ أعلن سعد خلافه مع الوزارة بشبرا يوم ١٩ ابريل لأنها لم تف بكل شروطه التى اشترطها عليها ، وذلك أنه كان يطلب رئاسة المفوضين ؛ ثم بعد ذلك استرد ثقته من الوزارة ، وقال عنها شيئا كثيرا وقابلته بردود كثيرة ؛ ولهجة الطرفين مع الأسف الشديد خارجة عن حدود المباحثات السياسية . وفى هذا الوقت خرج على سعد أمين بك الرافعى مدير جريدة الأخبار ، لأنه خالف الزعيم فى قبول دخوله في المفاوضات قبل تعديل أسس المفاوضة، بالغاء الحماية ورفع الأحكام العرفية ومراقبة الصحافة ، واعلان انجلترا قبولها تحفظات الأمة . الأمر الذى كان يقول به سعد ولكنه غير خطته ، وقبل الدخول فى المفاوضات لأن انجلترا أعلنت بلسان معتمدها أن مشروع ملنر لا يكون أساسا للمخابرات ، وكل من الطرفين حرفى طلباته . وخرج أيضا على سعد أكثر أعضاء الوفد المصرى مثل على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك ، ومحمد محمود باشا



محمد محمود باشا



عبد العزيز فهمى بك



محمد على علوبة بك



حمد باشا الباسل



الدكتور حافظ عفيفى

ولطفى السيد بك (١) وعبد اللطيف المكباتى بك ، ومحمد على بك علوبة ، وحمد الباسل باشا ، والدكتور حافظ عفيفى بسبب صلابته ؛ وأعلنوا أنهم لا يرغبون دخول الوفد فى المفاوضات ، ويتركون للوزارة حرية العمل لأن برنامجها يطابق آمال المصريين .

والخلاف على الرئاسة سببه أن سعدا يعلن أنه لا يرتاح لمفاوضات عدلى فضلا عن أن الأمة الانجليزية تريد المفاوضة مع المصريين أى الأمة المصرية ، وهو الموكل بالنيابة عنها . أما عدلى فجوابه على ذلك ان التقاليد السياسية تقضى بأن رئيس الحكومة هو الذى يرأس المفاوضات . واشتد الجدال بين الطرفين وسارت جموع المتظاهرين ضد الوزارة ، فتداخل البوليس بالعصى أولا ، ثم اضطر إلى استعمال السلاح عند ما نادت المظاهرات بسقوط يكن الخائن ؛ ثم كان الموظفون أرادوا اقامة حفلة تكريم لسعد، ولكن الحكومة أعلنت ضرورة الغائها ، لأن سعدا ينادى بالعداء للحكومة التى يرأسها يكن . إلا أن الموظفين أقاموها ، فقررت الحكومة محاكمة رؤساء الحفلة ومن بينهم أحد القضاة ، ولكن الجمعية العمومية للمحاكم برأته ، بينما مجلس تأديب نظارة الحقانية حكم على أحد أساتذة مدرسة الحقوق السلطانية بقطع شهر من مرتبه

عمل اسماعيل أباظه للتوفيق : ثم أن اسماعيل أباظه باشا جمع بعض أكابر القوم برئاسة البرنس محمد على باشا للتوفيق بين الطرفين فلم يفلح ، وكان قد عرض على سعد أن ينتخب بعض من يثق بهم ليضموا إلى السبعة المفوضين الرسميين الذين صدر المرسوم السلطانى بتعيينهم ، أو أن توجد صفتان : صفة رئيس فعلى وصفة رئيس شرف ؛ ويقال انه كان اختار الصفة الأولى وترك الثانية ليكن ، ولكن لم يتم الاتفاق .

مساعى البرنس عمر طوسن : ولما حدثت المظاهرات التى هتفت بسقوط عدلى يكن الخائن ، وأطلق الرصاص على المتجمهرين ، وقتل واحد بالرمح في مصر ، وثلاثة فى طنطا غشيت الأمه غاشية من الكدر ، واستقبحت قتل المصرى للمصرى ، وخشيت سوء العاقبة . وقد رأى البرنس عمر طوسون ، ثم الشيخ محمد بخيت ، والسيد عبد الحميد البكرى أن تجتمع لجنة وطنية لفض الخلاف بين سعد وعدلى ؛ وكان رأى البرنس

(١) حضور ج ٣ ق ٢ ص ١٣٠

يختلف عن رأيهما ، فيقول الأول بأن الانتخاب يكون رسمياً كما هو مقرر في مشروع ملنر ، وبدلا من أن تعقد الجمعية بعد المفاوضات يكون انعقادها قبل ذلك . أما رأى الآخرين فانه يرمى إلى انتخابات غير رسمية ، وعلى كلتا الحالتين لم تحصل نتيجة . .

مساعى البرنس عزيز حسن : ولما اشتدت المظاهرات التأم اجتماع كبير فى سراى الخرنفش (بيت البكرى) وقرر الجميع برئاسة البرنس عزيز حسن رفع عريضة إلى السلطان باستنكار ماوقع من قتل بعض المتظاهرين ، والتماس إصدار الأوامر لمنع تكرار ذلك فى المستقبل ، وكنت ذهبت إلى هذا الاجتماع وسمعت بعض الحاضرين يملون اسمى بين أسماء أعضاء الوفد الذى سيذهب إلى سراى عابدين لرفع العريضة إلى السلطان ، وكان عدد الوفد أكثر من ٢٠ شخصاً من بينهم السيد البكرى والشيخ بخيت ، ولكن البرنس لم يكن معنا ، ولما وصلنا إلى السراى كتبنا أسماءنا في الدفتر ، وسلمنا العريضة لسعيد ذى الفقار باشا كبير الأمناء فى ٢٢ مايو .

عريضتى مع بعض الكبراء للسلطان : ثم إن شكور باشا فاتحنى فى أحد الأيام بحضور واصف بك غالى أحد أعضاء الوفد الباقين مع سعد باشا ، فى البحث عن حل فتناقشنا ، وقررنا كتابة عريضة إلى السلطان ، ملتمسين انتخاب جمعية مؤقتة برئاسة عظمته ، أو من ينوب عنه ، لأبداء رأيها في ثقتها بسعد أو بعدلى ، وتعيين المفوضين والتقى شكور بموسيو بويل السكرتير الشرقى للوكالة البريطانية مدة كرومر ، وقد حضر أخيراً إلى مصر للاطلاع على مايجرى فيها ، فأطلعه على مشروعنا فوافق عليه وقال: إنه الحل الوحيد، وعلى هذا تكلمنا مع واصف بك غالى ، وقال هو أيضاً : إن سعداً يقبل هذا الاقتراح ، فأرسلت إلى محمد بك المويلحى وأخبرته بالأمر ، فكتب المشروع الآتى :

« ياعظمة السلطان : إن سوء الحال السياسية الآن فى مصر وصل إلى درجة لاتدع لأحد عذراً فى الوقوف أمامها وقفة المتفرج . بل هى تعين على كل فرد من أهل التفكير فى الأمة المصرية أن يبذل جهده لاستنباط رأى صائب فى حل عقدتها ، وقد تعددت الآراء فى وجوه الحل الذى يفصل الخلاف القائم مابين الوزارة وبين رئيس الوفد ، ونشر منها على الملأ ما يمكن الاعتماد عليه للوصول إلى النتيجة المطلوبة ، إلا أن

الوسائل فيها مختلفة ، والطريق إلى تنفيذها متشعب ؛ ولذلك رأى المتشرفون برفع هذه العريضة أن يلتمسوا لهذا الغرض طريقا فعالا ، وسبيلا مستقيما ، ينزل الجميع على حكمه ، وتطمئن النفوس إلى استقامة وضعه وشكله ، وذلك بأن تتولى عظمتكم الأشراف بنفسكم الكريمة عليه ، فيصدر الامر الكريم بتشكيل جمعية وطنيه موقتة ، بطريقة انتخابية ، تتألف من أعضاء الجمعية التشريعية بعد انتخاب جديد لهم ، ومن أعضاء مجالس المديريات ، ومجالس البلديات ، ومن مندوبين من أهل الصناعات الحرة مثل التجار والمحامين والأطباء والمهندسين وما أشبههم ، تحت رئاسة عظمتكم أو من تنيبونه عنكم ، فيطرح عليها وحدها هذا الخلاف القائم ، ليقر قرارها على حكم فاصل فيه ، يجرى العمل به للسير فى القضية المصرية ، ومسألة التفويض للمخابرة فيها على نمط مقبول ، تتكاتف حوله الهمم وتتحد العزائم للوصول إلى النتيجة المطلوبة من تحقيق أمانى الأمة المصرية ، وصيانة المصالح الأنكليزية خاصة ، ومصالح الأجانب عامة ؛ وبهذه الكيفية يمكن تلافى اضرار الحالة الحاضرة من غائلة الشقاق ، وإهراق الدماء ، وتعطيل المرافق والمنافع ، وما ينتج للبلاد عنها من الخراب والدمار ؛ ونحن على ثقة من أن عظمتكم تقابلون ملتمسنا هذا بحسن العناية ، وجليل الاهتمام ، فتنحل العقدة ويرتفع البؤس فى وقت قريب ، كما تقضى شدة الحاجة وهول الموقف ؛ ونسأل الله أن يجعل التوفيق رائدكم فى مصلحة الأمة على ماتحبونه لها من الخير والأسعاد »

ولما أطلع شكور باشا موسيو بويل على هذا المشروع وافق عليه ، ورفعه إلى دار الحماية لفحصه ، وكان يرى أنها ستوافق عليه ، ثم سأله عن الذين فكروا فيه وسيوقعون عليه ؛ فقال له: أحمد شفيق باشا الذى كان رئيساً للديوان الخديوى وبعض العظماء . فقال : « إن شفيق باشا رجل عاقل ومخلص لبلده ولو كان الخديو عمل بنصائحه لما حل بسموه ما حل ، ولكنه كان يسمع نصائح الرجال الآخرين » .

ولما قابله شكور فى ثانى يوم ، وكان يوم أحد أخبره بما وقع من المذابح في الاسكندرية يومى السبت والأحد ضد الأجانب ، وأنه سينظر فى هذه الحالة الآن ويهمل المشروع ، فتأسفنا كثيراً .

دعوة البرنس عزيز حسن لاجتماع بمنزل البكرى : ثم قرأت فى الجرائد أن البرنس عزيز حسن نشر دعوة عامة للاجتماع فى منزل البكرى بالخرنفش للاحتجاج على تشرشل وزير المستعمرات الذى أعلن فى اجتماع بانجلترا أنه نظراً لما حدث

في الأسكندرية ، فانه يرى تأخير سحب الجنود الانكليزية من مصر ؛ فتوجهت للاجتماع ولكن لم أجد إلا النفر القليل من الرجال المجربين ، ولم يكن هناك أحد من النظار السابقين ، ولا من الوكلاء ، ولا من العلماء المعلومين ، واقتصر الاجتماع على شباب من جميع الطبقات ؛ وعلمت أن سعد باشا سيخطب ؛ ثم حضر ابراهيم باشا سعيد وفتح الله بركات باشا ، وأخيرا سعد باشا ؛ وألقى كلمته ، ولم يكن فى خطابه من الانحاء الشديد على الوزارة مثل ماسبق فى خطبه ؛ وقرر الجميع الاحجام عن دخول المفاوضات الرسمية إلا اذا كانت الحكومة البريطانية تعلن بأن تشرشل يعبر عن رأيه الخصوصى .

الخلاف بين سعد وزملائه : ذكرت أنه كان قد انفصل عن الوفد حمد الباسل باشا وعبد اللطيف المكباتى بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك ومحمد على بك وحافظ عفيفى بك

فأصدر سعد باشا بيانا سماهم فيه بالمنشقين ، وقال فيه : إنه يمد يده لكل من يريد العمل لمصلحة مصر .

وفي مساء صدور هذا البيان ذهبت لسعد باشا فى منزله ، ودار الحديث بيننا فقلت : إننى جئت لسببين :

الأول : لأشكرك على زيارتى بعد حضورى من أوربا .

والثانى : لأهنئك على بيانك وترحيبك بكل من يريد العمل للمصلحة المصرية. وبما أنك أعلنت هذا فهلا ترى أن أعضاء الوفد المنفصلين هم من رجالات الأمة والواجب أن تفتح صدرك لهم ؟ فأجابنى بأنه يرحب بكل مصرى عدا هؤلاء . ولما ناقشته فى هذا مبينا أن الوقت وقت وئام لا وقت انقسام ، وانه يحسن تأجيل الحساب إلى فرصة أخرى . قال عنهم : انهم مجرمون ، وانه لايضع يده في أيديهم . فأسفت لهذا الاصرار

وفي ٢٢ يونيو انفصل عن الوفد جورج بك خياط ثم عبد الخالق مدكور باشا فى ٢٨ منه .

سفر الوفد الرسمى : وقد تألف وفد برياسة عدلى باشا للمفاوضة فاشتد نشاط الوفد المصرى فى الدعاية ضده ، حتى سافر فوصل لندن يوم ١٢ يولية . وفى يوم ١٥ منه ابتدأت المفاوضات ، وبقيت تتخللها فترات تشتد فيها الأزمة بين المتفاوضين ثم تنحل حتى أواخر اكتوبر .

وفي هذه الأثناء كان رسولان من رسل الوفد المصري بلندن يبثان الدعاية ضد الوفد الرسمي ، ويعلنان أنه لا يعبر عن رأى الأمة المصرية .

زيارة بعض النواب الانجليز لمصر : وقد دعا سعد زغلول باشا بعض أعضاء البرلمان الانجليزى من العمال والأحرار لزيارة مصر ودراسة الحالة بها ، فسافر هؤلاء الأعضاء يوم ١٣ سبتمبر فوصلوا يوم ١٩ منه ، وقوبلوا بحماسة شديدة فى الاسكندرية والقاهرة ، بينما أصدرت الحكومة أوامرها المشددة بمنع المظاهرات وأقيمت لهم عدة مآدب . ثم قفلوا إلى بلادهم يوم ٧ اكتوبر ونشروا تقريرا عن رحلتهم أشاروا فى نهايته إلى أن الاستقلال التام حق للمصريين ، بشرط عقد معاهدة تصون مصالح انجلترا والأجانب ، ونصحوا بالغاء الأحكام العرفية . واجراء الانتخابات فى الحال .

رحلة سعد باشا في الصعيد : وفى يوم ١١ اكتوبر قام سعد برحلة نيلية إلى الصعيد . ولما وصلت الباخرة التى تقله إلى أسيوط ، وقعت مشادة بين المستقبلين له والمتشيعين لعدلى باشا ، انتهت إلى معركة بلغ عدد الجرحى فيها خمسا وعشرين نفساً مات بعضهم ، وغرق ثلاثة فى النيل ، فمنعت الحكومة بالقوة نزوله إلى أسيوط وتابعت الباخرة سيرها حتى جرجا ، وهناك كان من المتوقع حدوث فتنة كالتى وقعت فى أسيوط ، فمنعته الحكومة من النزول ، ولكنه أتم الرحلة إلى أسوان .

قطع المفاوضات الرسمية : وفي يوم ١٩ نوفمبر قطعت المفاوضات بين عدلى باشا واللورد كرزون ، لأن عدلى لم يستطع قبول المشروع الذى عرضه عليه اللورد ثم عاد إلى مصر وقدم استقالته يوم ٨ ديسمبر .

نفى سعد ورفاقه إلى سيشل : بعد استقالة عدلى باشا كان الوفد المصرى ينشر دعاية قوية لاقامة العراقيل فى وجه كل وزارة ، بينما كان اللورد اللنبى يفاوض ثروت باشا فى قبول الوزارة على نظام جديد وهو نظام تصريح ٢٨ فبراير الذى أعلن فيمابعد . وكانت دعاية الوفد معطلة لتنفيذ هذه الخطة ، فنبهت السلطة العسكرية سعداً ورفاقه إلى الامتناع عن القاء الخطب وحضور المجتمعات العامة ، وأمرتهم بمغادرة القاهرة ، وأن يقيم كل منهم فى بلده تحت مراقبة المدير .

وقد رد سعد ردا قويا على هذا الأمر جاء فيه :

« إنى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها ، فليس لغيرها سلطة تخليني من

القيام بهذا الواجب المقدس . لهذا سأبقى فى مركزى مخلصا لواجبى ، وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات » .

وكذلك كان رد بقية أعضاء الوفد تأمينا على رد رئيسهم .

وكان لهذا الحادث أثر كبير في ضم الصفوف ، فعاد بعض المنشقين إلى الوفد وحضرت الوفود الكثيرة من غير الوفديين إلى بيت سعد تعلن تضامنها معه وإعجابها برده .

وفي يوم ٢٣ منه قبضت السلطة على سعد باشا وزملائه إلى سيشل .

وكانت البلاد في غليان عظيم ، والمظاهرات مستمرة ليل نهار ، وأضربت غالبية الموظفين والمدارس جميعا ، واحتجت جميع الهيئات على اعتقال أعضاء الوفد المصرى وعاد جميع الذين انفصلوا عن الوفد إلى حظيرته .

حوادث الإسكندرية والدفاع عن سمعة مصر :

صدى حوادث أزمير : لما نشبت الحرب بين الدوله العثمانية واليونان وانتهت باحتراق مدينة أزمير وخروج الأروام منها ، واستقرار سلطة الأتراك فيها ، هاجت هذه الحوادث خواطر اليونان فى الشرق الأدنى ، وكان لها صدى خاص فى الأسكندرية حيث يكثر عددهم ؛ وتجلى استياؤهم فى مظاهر شتى لفتت الأنظار ، وشغلت الخواطر وكان من نتائجها أن استفزت العناصر المهيجة في الأسكندرية إلى مقابلة روح العداء الذى أبدته الطبقة السفلى من هؤلاء بمثله ، فوقعت حوادث باعثة على الأسف فى المدينة ، ولا سيما فى يومى ٢٢ و ٢٣ مايو سنة ١٩٢١ ، وهاج الرأى العام ، وذهب المتشائمون فى تأويل هذه الحوادث وتعليلها مذاهب شتى ، حتى خاف الأجانب على أرواحهم ؛ وبلغ من تأثير الوهم فى نفوس بعضهم أنهم ضربوا صفحاً عن الاعتبارات التى أدت إلى هذه الحوادث ؛ وصاروا يحسبون أنها نشأت عن التعصب الدينى وكراهية الأجانب ، وطيرت الأنباء البرقية إلى أوروبا مجسمة الحوادث ، ومعللة لها على وجه يثير الخواطر .

بيان بالدفاع عن سمعة مصر : وقد تحادثت مع شكور باشا فى هذا الخصوص وفى ضرورة كتابة مذكرة فى الصحف الأفرنجية بمصر وأوروبا ، ويوقع عليها أشخاص معروفون لأدحاض هذه التهمة ، فكتبت مذكرة بما عن لى فى الموضوع ، كما أن شكوراً أملى مارآه ، وأعطيناها لأحد المحامين المشهورين لصياغتها ثم أخذت منها نسخة واجتمعنا : شكور باشا وواصف غالى ويوسف باشا قطاوى وأنا وقرأناها

واقترح الأخيران بعض تعديلات لاتمس الجوهر، وبعدها بيضناها ، وأرسل شكور باشا نسخة منها إلى جعفر بك فخرى فى الأسكندرية للتوقيع عليها من مصريين وأجانب ، ثم توجهنا إلى البرنس محمد على وعرضنا الأمر عليه ، فقال : إنه كان قدخطرله عمل شيء لأدحاض تهمة التعصب الدينى ، وتكلم مع حسين باشا رشدى ، ولكن تركا الأمر لأنهما لايريدان القاء مسئولية حادث الأسكندرية على المصريين خاصة ، ولا على الأجانب أو الأروام؛ فقدمت اليه نسخة من البيان الذى عملناه ، فقرأه واستحسنه ، وأشار بأن نعرضه أيضاً على حسين باشا رشدى ، ففعلنا ، فأشار بتعديل خفيف ، وبعدها بيضنا المشروع وتوجهت فعرضته ثانية على البرنس ، فوافق على التعديل ، وأمضاه حسن باشا عبدالرازق وعبد الله باشا وهبى وغيرهم ، وأبقى المشروع عنده .



نجيب شكور باشا

وبعد ذلك اجتمعت لجنة للتوفيق بين سعد وعدلى عند البرنس محمد على باشا ، فعرض البيان عليها فأشار بعضهم بحذف كل مايتعلق بالحرب التركية اليونانية وهى السبب المباشر للحوادث ، وهم سابا باشا



يوسف اصلان قطاوى باشا

وعبدالله وهبي باشا وموسى قطاوى باشا[١] ورابع ؛ أما الآخرون فوافقوا على الأصل

ولما علم شكور باشا الذى كان غائباً عن مصر وحضر رأى أن ماحصل من التعديل ضد مصالحنا ، إذ ورد فيه أن فى الأسكندرية كما فى باقى الثغور طائفة من أوباش الأجانب والمصريين ليس لهم مبدأ ولا هم متعلمون ، وتوجد بين القسمين حزازات منبعثة من مزاحمة الأجنبى للمصري تؤدى إلى انفجارات . وقال: إذن يمكن الأجابة علينا بأنه إذا كان الأمر كذلك ، وأن الانفجار الذى حصل أخيراً هو نتيجة لهذا ولم تتمكن السلطة المصرية من قمع الانفجار ، فحينئذ يلزم وجود قوة أجنبية دائمة كالقوة الانجليزية لقمعه .

يوسف سابا باشا

وكنت أنا وشكور بين الحاضرين وكذلك موسى باشا قطاوى ، فتباحثنا فى الخلاف ، وبعد أخذ ورد اتفق الجميع على اضافة جملة فحواها أنه فضلا عن هذه المزاحمة المستمرة ، فقد طرأ ظرف استثنائى بمثابة الشرارة التى تلهب النيران ، ومن ذلك نجمت حوادث الأسكندرية . وعليه اتفقنا جميعاً ، وأمضينا البيان بعد هذا التعديل وها هو ذا نصه .

« ان ما وقع من حوادث الاسكندرية فى شهر مايو الماضى قد ملأ نفوس الموقعين على هذا حزنا ؛ فرأوا من واجبهم أن يعربوا علنا عن استيائهم من هذه الحوادث الشائنة ، وعن الدهشة التى استولت عليهم عند ما شاهدوا فى بعض الأوساط الأوروبية بادرة شعور يميل إلى اسناد السبب فى وقوع هذه الحوادث إلى التعصب وكراهية الأجانب .

« ثم ردد لسوء الحظ عدد من الجرائد صدى هذا الشعور ، حتى بالغت فأكدت بوجوده عند جميع المصريين على السواء .

---

(١) صور ج ٢ ق ١ ص ٣١٩

« اما وقد هدأت النفوس قليلا بعد الشعور الذى بدرإليها بكل أسف لأول وهلة فان الموقعين على هذا يعتبرون أن فى مقدورهم اليوم أن يوضحوا الأمور على حقيقتها بدون أى تحيز .

« صحيح ان التحقيق الذى يجرى الآن سيكشف الغطاء عمن هم المسئولون ، فيجازى المجرمون والحارقون والناهبون . إلا أن القضاء على الأشاعات الباطلة التى أذيعت بدون أن يفكر مذيعوها في ما تحدثه من ضرر للاجانب والمصريين على السواء يستوجب من الموقعين على هذا عرض الاعتبارات التى تسمح فى نظرهم بتقدير الوقائع على وجه الصحة .

« ليس من يجهل أن أهالى الثغور الواقعة على البحار مثل ثغر الاسكندرية هم على العموم خليط من أجناس مختلفة للغاية ، وأن من بينهم نسبة لا نصيب لها من التعلم ولا قسط من المبادىء ، تخلق بين أفرادها ضرورات المعيشة منافسات ومطامع تهدد فى كل وقت باثارة اعتداءات من جانب ، ورد اعتداءات من جانب آخر ، لاسيما إذا أضيف إلى سبب هذا التباغض وجود ظروف خاصة تلهب النار من مستصغر الشرر . إلا أنه مع بلوغ سكان الاسكندرية ٤٠٠ر٠٠٠ نفس فاننا نتمسك بتقرير هذه الحقيقة ؛ وهى أنه ليس بينهم إلا أقلية ضعيفة جدا من هذه الطبقة التى نشير اليها . وبالتالى لا يمكن أن يسند إلى جميع المصريين ما شوهد فى بلدة واحدة من بلدانهم .

« ومما يثبت أن القلاقل كانت محصورة الدائرة ان معظم الجرحى من أوروبيين ووطنيين كانوا من أفراد هذه الطبقة المشار اليها ، بحيث أنه إذا كان قد أصيب أحد من غيرها فأصابته استثنائية ، ويمكن تعليلها بأنه فى مثل هذه الاضطرابات يسعى دائما الأشقياء الذين لا خلاق لهم فى انتهاز الفرصة السانحة .

« إن هناك آلافا من العائلات الأوروبية موزعة فوق متسع البلاد المصرية بحيث لا قرية إلا وفيها تاجرها الأوروبى يعيش مع عائلته عيشة هادئة وسط سكان كلهم من الأهالى ، ولا مدينة فى الأرياف إلا وفيها عدد من التجار الأوروبيين وسماسرة القطن ورجال الأشغال الذين يرون مدارسهم وكنائسهم وديورهم الخ ... تعيش وتنمو فى جوها الطلق . ومع هذا فانه بالرغم من حوادث الاسكندرية الدموية ، ومن المناقشات الجدلية الصحفية لم يحدث أى حادث اعتداء ، أو سوء رعاية ضد هذه الآلاف من العائلات المنشورة فوق أطراف القطر المتباعدة ؛ بل

على العكس استمرت علاقات الوداد على أوثق ما تكون . فهل يعقل إذا أن يسند إلى ١٣ مليونا من سكان مصر روح هذا التعصب وكراهة الأجانب التى تحدث بها المتحدثون ؟

« فى قلاقل سنة ١٩١٩ حيث انتزعت قضبان السكك الحديدية من مواضعها وقطعت خطوط التلغراف والتليفون بقيت عدة مدن فى الداخل معزولة تمام العزلة ومع هذا لم يبد من الأهالى وقتئذ أى شاهد على كراهة الأجانب عموما أو التعصب الممقوت .

وفى جميع المظاهرات السياسية الكبرى التى حصلت منذ ثلاثة أعوام لم يصب أى أوروبى بأى ايذاء ، بل كثيرا ما رأينا الاوروبيين يعطفون على المتظاهرين وشاهدنا ما هو فريد فى بابه ولا مثال له فى تواريخ الشعوب الأخرى ، وهو تأليف الهلال مع الصليب فوق راية واحدة ؛ فهل التعصب هو الذى أحدث هذه المعجزات ؟

« ان جعل أمة بأكملها مسئولة عن قلاقل وقعت فوق نقطة من أرضها لهو ظلم يتحتم على كل واحد منا واجب العمل على دفعه . وان ما أذاع كثير من الأوروبيين ونشروه من مشاهدات الأحوال التى رأوها وقرروا فيها كيف لزم المصريون العديدون في تلك الأيام المحزنة خطة المحبة والتآخى لكاف لاقناع من لا يصدقون بأن احساسات الأمة المصرية لم يطرأ عليها أى تغيير .

« ان الموقعين على هذا يرجون ممن وقع فى نصابهم قيادة الرأى ، وارشاد الجمهور أن يعملوا باخلاص على تهدئة الخواطر تحقيقا لمصلحة العناصر المختلفة التى عاشت جنبا لجنب وفى كل زمان عيشة طيبة هادئة » .

فى يوم السبت ٢٥ يونيه سنة ١٩٢١ .

الامضاءات

سمو الأمير محمد على ، سمو الأمير عزيز حسن ، سمو الأمير محمد على حليم ، الشيخ محمد بخيت ، السيد عبد الحميد البكرى ، القمص يوسف غبريال ، أحمد مظلوم باشا ، يوسف سابا باشا ، أحمد حشمت باشا ، يحي ابراهيم باشا ، حسن حسيب باشا ، موسى قطاوى باشا ، محمد شكرى باشا ، عبد الله وهبى باشا ، اسماعيل صبرى باشا ، اسماعيل أباظه باشا ، أحمد فايق باشا ، اللواء على فهمى باشا ، اسكندر فهمى باشا ، أحمد خيرى باشا ، حسن عبد الرازق باشا ، أفلاطون باشا ، عثمان مرتضى باشا ، أمين يحيى باشا ، خيرى بك ، عمر شريف بك ، عبد الحليم جندى ، نجيب شكور باشا ، أحمد شفيق باشا .



يحيي ابراهيم باشا



حسن حسيب باشا



أحمد فايق باشا



اسكندر فهمي باشا



محمد أفلاطون باشا

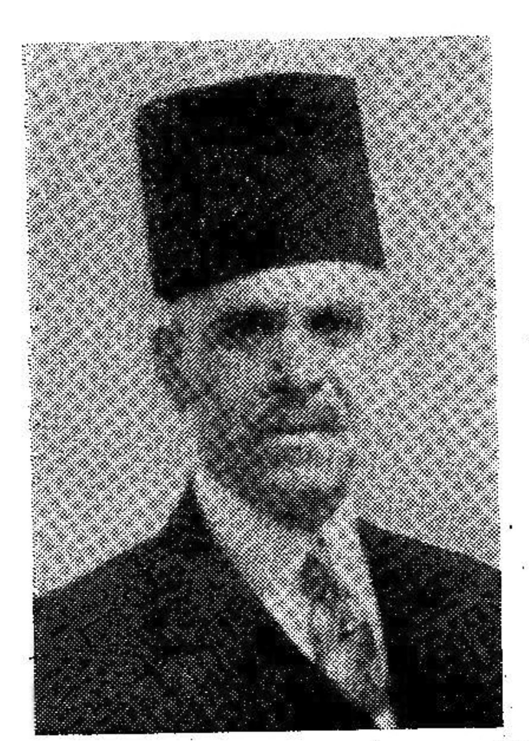


عثمان مرتضى باشا

ثم استحضر الأمير محمد على باشا عنده بعض الأوروبيين فكتب المحامى الشهير التليانى مانوزاردى الجملة الآتية :

« نحن الموقعين على هذا قد اطلعنا على البيان المتقدم الذكر ونقر ما فيه ، لأننا معتقدون تمام الاعتقاد بأن حوادث الأسكندرية التى يؤسف لوقوعها لم تكن قط نتيجة أى إحساس تعصب أو كراهة للأجانب » .

ا . مانوزاردى محام أمام محكمة الاستئناف المختلطة - ج . ن . موصيرى بك بنكير - ج يوجن مدير بنك الاسكونت دو باريس - دكتور كومانوس باشا - البير مزراحى أحد مديرى بنك كوكس - الأستاذ الدكتور بول فالنتن مدرس بالجامعة المصرية .



أمين يحيى باشا

ثم قام الدكتور سيد كامل بترجمة البيان إلى اللغة العربية ، وأرسلت النسخ الفرنسية إلى الجرائد الأفرنجية فى مصر والأسكندرية وبورسعيد ، وأرسلت نسخ عربية إلى الجرائد العربية فى مصر والأسكندريه ، وبعثنا للجمعيات المصرية وللمصريين فى الخارج نسخاً من الفرنساوية لنشرها فى جرائد أمريكا وانكلترا وفرنسا وإيطاليا والنمسا وألمانيا وسويسرة والآستانة ، وفى المنتديات وغيرها ، ثم وزعنا من النسخ العربية على الأحزاب فى مصر والغرف التجارية المصرية والنقابات والعلماء للتوقيع عليها ، ثم وزعنا بالفرنسية نسخاً للمنتديات الأفرنجية والغرف التجارية الأوروبية والجمعيات وغيرها .

وكنا فكرنا فى عرض البيان على مدير البنك الأهلى لتوقيعه فذهبنا : موسى قطاوى وشكور وأنا إليه ، وتكلمنا معه فقال: إنه يظن أن هذا البيان يضر ولا ينفع ولمح إلى حوادث ١٩١٩ واعتبرها مثبتة للتعصب الدينى مضافاً إليها ماحدث أخيراً في الأسكندرية وأنه يعتبر فوق ذلك حوادث الثغر من جرائر سياسة سعد باشا وأخيراً قال : إنه سيعرض الأمر على مجلس الأدارة ويستطلع رأيه في التوقيع (يعنى رفض) .

ثم إن الأمير محمد على دعا اليه المسيو هنرى نوس البلجيكى وحادثه في الموضوع فقبل مبدئياً وطلب أن ترسل إليه نسخة من البيان ، ولكنه عدل وقال : إن اخوانه يستحسنون أن يكتبوا بياناً آخر لايخرج في معناه عن البيان الحالى ، ولكن يكتب بأسلوب غير هذا الأسلوب الذى يعبر عن موقف المصريين . وقد اجتمعنا شكور وقطاوى وأنا به ، وتناقشنا معه فى الأمر ، فقال فى أثناء الحديث : إن البعض يظن أن وجود البرنس وشفيق فى هذه المسأله دليل على أنها مسألة خديوية ؛ وقد كان سموه أنبأنى أنه فهم من كلام نوس بك أن امتناعه راجع إلى انتمائه للسلطان فؤاد الذى لايرتاح إلى قيام البرنس على رأس أى حركة ، أما أنا فلما سمعت ماقاله نوس بك اعترضت على هذا الكلام ، وقلت : « إننى وطنى قبل كل شىء وإننى لا أفعل إلا مافيه صالح بلدى ولا علاقة لى بأى شخص » وقام نوس بك من عندنا على نية الذهاب إلى الأسكندرية لمناقشة بعض أصحابه فى الموضوع ثم كتابة البيان ؛ ولكن لما رجع منها أخبر قطاوى باشا أنه عدل عن كتابة أى شىء لما وجده من استياء الأفرنج وتهيجهم ، كما أن مزراحى المحامى كان قد ذهب قبله إلى الأسكندرية ومعه نسخة فرنسية للسعى عند الأوروبيين للتوقيع عليها فلم يفلح .

وجاءت لنا بعض الردود من الغرف التجارية بوصول البيان وبأنها لاتشتغل بالسياسة ، وكتب لنا بعض الممثلين السياسيين بوصول البيان وبالشكر ، ولكن قنصل فرنسا فى الأسكندرية خطب لمناسبة عيد ١٤ يوليو فقال فى خطابه: « إنه كان يتساءل عن أسباب سكوت المصريين عن حادث الأسكندرية ، ولكن فى هذه الأيام قام بعض الأمراء وكبار القوم وأعلنوا استياءهم لما وقع ، وفندوا تهمة التعصب الدينى وكراهة الأجانب » ، وامتدح القنصل هـــذا القول وأتى ببعض الجمل من البيان فسررنا من ذلك .

هذا وقد وصل إلى جريدة الأخبار من أحد المصريين بفينا برقية بنشر البيان فى جرائدها وبأنه وقع لديها موقع الاستحسان .

شئون مختلفة

نور الدين يشكو من معاملة عباس : فى يوم ٢٢ فبراير قابلت نور الدين بك فأظهر استياءه من عباس ، وقال أنه لما أرسله إلى سويسرة سنة ١٩١٨ سلمه تحويلا بمائة وثلاثين ألف مارك وأخذ منه سنداً بتسلمه هذا المبلغ ، ولما وصل إلى سويسرة دفعه إلى أحد البنوك باسم مدام لوزانج صاحبة سموه بناء على التعليمات التى تلقاها ، والآن أرسل عباس هذا السند إلى ألمانيا مدعياً أنه دفع هذا المبلغ لنور الدين من المبالغ التي تسلمها من ألمانيا لتخصم من حسابه الباقى طرف سموه ، مع أنه لم يأخذ بارة واحدة باسمه . قال وهكذا لحقتنى وصمة في سويسرة وفي الآستانة وفى ألمانيا من جراء أفعال الخديو . وعلمت منه أن لوزانج لما سافرت من الآستانة وحضرت إلى سويسرة . أخذت من بنوك زوريخ كل ما كان الخديو أودع فيها من الأوراق ، والمجوهرات خوفاً من أن يحجز عليها كما سبق تهديده بذلك فى برقية أرسلتها له فى سنة ١٩١٩ بأن حمصى يريد الحجز على هذه الأشياء .

ثم قال إنه طلب الرجوع إلى مصر ولكن السلطة مشتبهة فى أنه قدم إلى أوربا لنشر الدعاية في مصلحة الخديو وقد رخص لعائلته بالرجوع إلى مصر وهو يؤمل أن يحصل على التصريح أيضاً بعد أن ينفى عن نفسه ما ألصقه به عباس .

نوادر عن شح عباس : قابلت فى زوريخ عزيز باشـــا عزت يوم ١٧ مارس ودعانى إلى الغذاء مع البروفسور هيس وجاءت سيرة الخديو ، فقدح هيس فى أخلاقه ؛ ومن ضمن ما قاله : إنه أرسل له بأن يحضر اليـه فى يوم

سبت لبذل المساعى فى إخراج المرحوم يكن من الحبس ، فجاء مساء الجمعة بدلا من السبت ، فلما لاحظ الخديو على ذلك ، أجاب البروفسور أنه عجل بالحضور ليتمكن من التكلم فى المسألة صباح السبت ، ولو حضر فى اليوم المذكور ماأمكنه ذلك. لأن الأدارات والمصالح تغلق أبوابها بعد ظهر السبت، قال هيس: «وكل هذه الملاحظة لعدم دفع مصاريفى فى الليلة التى أمضيتها». وقال أيضاً: إنه كان يستدعيه مراراً إلى زرويخ؛ ويبقيه حتى الساعة ١٢ والنصف، ثم ينظر سموه فى ساعته ويقول له: « هيا يابروفسور الحق الغداء » يعنى أنه يصرفه بهذه الطريقة.

ثم قال متهكماً : «وإنما الحق يقال أنه دعانى وزوجتى مرة لتناول الشاى »ثم قال :إنه كان قد ناط به تفسير القرآن لجاويدان خانم أو الكونتس توروك لما كانت فى مصر، فكان يقضى الساعات فى ذلك . ثم سأل جويدان عما يلزم أن يصنعه لتذكير الخديو بأتعابه ، فأشارت عليه بأن يقدم كشفاً يبين فيه حسابه ، فقدم الكشف وطلب ٣٠ جنيهاً، فغضب الخديو من ذلك، وخاطبه بعد أيام منتقداً تفسيره فرد عليه بأنه اقتبس ماألقاه من التفسير من كتاب التفسير الكبير للطبرى . قال البروفسور: «وهذا الانتقاد إنما كان تخلصاً من استمرار إعطائى الأجر على أتعابى »